



امتحان الدورة العادية في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية

السؤال الأول: (0)

- ضع (صحيح) أمام العبارة الصحيحة و(خطأ) أمام العبارة الخاطئة، مع تصحيح الخطأ إن وجد.
1. يُعنى تاريخ الوقائع الاقتصادية بدراسة الأحداث الاقتصادية الكبرى وتحليل آثارها عبر الزمن.
 2. لا توجد انتقادات لتقسيمات الوقائع الاقتصادية التي وضعها الباحثين.
 3. أدى الكساد الكبير لسنة 1929 إلى تزايد الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة.
 4. ساهمت الثورة الصناعية في ظهور الرأسمالية المالية.
 5. كان الذهب والفضة أساس الثروة في الفكر التجاري.
 6. ارتبطت الأزمات الاقتصادية غالباً بضعف العرض الكلي.
 7. هدف نظام بريتن وودز إلى تحقيق الاستقرار النقدي بعد الحرب العالمية الأولى.
 8. تعرف الفترة 1945-1973 بمرحلة النمو الاقتصادي الضعيف في الدول الرأسمالية المتقدمة.
 9. لا تختلف الصفقة الجديدة New Deal عن الإصلاحات السابقة التي قامت بها الو.م.أ لعلاج أزمة 1929.

السؤال الثاني: (0 ن) حل وناقش

"النظام النقدي الدولي هو الإطار الذي ينظم العلاقات المالية بين الدول، بما يشمل أسعار الصرف، حركة رؤوس الأموال، وتسوية المدفوعات الدولية. وقد شهد تطورا تاريخيا من نظام الذهب، مروراً بنظام بريتن وودز، وصولاً إلى نظام أسعار الصرف المعمومة".
بناءً على ماسبق واعتماداً على مكتسباتك، حلل السياق الذي جاء فيه نظام بريتن وودز (من حيث تعريف نظام بريتن وودز، الأسباب والمشاريع المطروحة في المؤتمر).

"ونما لشرعة السماء: غير نفسك، تغير النتائج" مالك بن نبي

مستافة المقياس: سامية معنوق



الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية

الجواب الأول: (10ن)

ضع (صحيح) أمام العبارة الصحيحة و(خطأ) أمام العبارة الخاطئة، مع تصحيح الخطأ إن وجد.

1. صحيح (1ن)

2. خطأ لقد انتقد العديد من المؤرخين منذ القرن 19م هذه التقسيمات المستعملة، ومن أبرز هذه انتقادات نذكر: (1.5ن)

- إن واقعة اقتصادية واحدة بمفردها لا يمكن أن تترجم وأن تلخص التطور الاقتصادي العام؛
- إن المؤرخين الاقتصاديين في محاولتهم للتبسيط قد حرفوا الواقع التاريخي، لأن حقيقة الأمر ليس هناك مجتمع عرف الاقتصاد الطبيعي الكامل والتام بدون أن تكون مبادلات، وليس هناك مجتمع عرف الاقتصاد القطاعي بالمعنى الدقيق للكلمة دون أن تكون هناك بقايا للعبودية؛
- إن ترتيب المراحل بصفة آلية يعني الحتمية التاريخية، لكننا نعرف أن الحضارات المختلفة لا تخضع إلى قوانين خالدة والتطور الاقتصادي للمجتمع ما لا يمكن أن نجده وبنفس المميزات في مجتمع آخر.

3. خطأ أدى الكساد الكبير لسنة 1929 إلى تراجع الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة. (1ن)

4. صحيح (1ن)

5. صحيح (1ن)

6. خطأ ارتبطت الأزمات الاقتصادية غالباً بضعف الطلب الكلي (1ن)

7. خطأ هدف نظام بريتم وودز إلى تحقيق الاستقرار النقدي بعد الحرب العالمية الثانية (1ن)

8. خطأ تعرف الفترة 1945-1973 بمرحلة النمو الاقتصادي السريع في الدول الرأسمالية المتقدمة. (1ن)

9. خطأ تختلف الصفقة الجديدة New Deal عن الإصلاحات السابقة التي قامت بها الو.م.أ. لعلاج أزمة 1929 حيث تركزت

الصفقة الجديدة حول ما سمي بخطة الألفات الثلاث، وتشير تلك النقاط الثلاث إلى إغاثة العاطلين والفقراء، وإنعاش

الاقتصاد إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع حدوث الكساد مرة أخرى. (1.5ن)

ل سؤال الثاني: (10 ن)

1. النظام النقدي الدولي: مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول المختلفة؛ مع نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939 توقف ذائبا العمل بقاعدة الذهب كنظم نقدي دولي نظرا للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعم العالم أجمع، فأعيد فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح. ثم دعي ممثلوا الدول الرأسمالية الصناعية للالتقاء في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1944 لعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب؛ ومرت 44 دولة، قامت خلالها بمقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرار من السابق ليتولى الرقابة على التزامات الأعضاء ويعمل كبنك مركزي عالمي. وقد انبثق من هذا المؤتمر صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للتنمية والبنية التحتية ومنظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة. وتتجسد مهام نظام بريتون وود في المحافظة على أسعار صرف مستقرة، خلق نظام ائتماني متعدد الأطراف يندرج ضمن قواعد صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه. تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة القيود المختلفة التي تعيقها.

2. مبادئ م

يجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم عبر وضع آلية التثبيت لتقلل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية.

3. مبادئ

مخطط وايت	مخطط كيت
<p>الهدف: تدعيم مركز الدول الدائنة الكبرى.</p> <p>- إنشاء وحدة حسابية تسمى اليونيتاس Unitas تحدد قيمتها بالنسبة للذهب، وكل دولة تحدد عملتها بالذهب أو اليونيتاس ولا يمكن تغييرها إلا بعد موافقة 5/1 من أعضاء الصندوق الذي ينشأ لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء؛</p>	<p>الهدف: تخفيف العبء على الدول المدينة.</p> <p>- تحدد كمية النقد الدولي ليس على أساس الذهب أو تكليفه أو على الاحتياطي منه وإنما على أساس حرية التجارة؛</p> <p>- ارتكاز النظام الجديد على عملة دولية جديدة لا تخضع لسيطرة أي بلد تسمى بانكور Bancor تحدد قيمته بالذهب وتدير حسب الأحوال الاقتصادية للدول.</p>
<p>سعر الصرف: أكد وايت على أهمية ثبات أسعار الصرف مع وضع القيود المختلفة للمحافظة على هذا الثبات، وإن سمح بتغييره في حدود ضيقة جدا، في حال اختلال ميزان المدفوعات.</p>	<p>سعر الصرف: أكد مشروع كيت على ضرورة ثبات أسعار الصرف، مع إيجاد مرونة في حدوث تغييرات في حدود 5%.</p>

مستافة المقياس: سامية معنوق